تحليل واقع التنمية الإقتصادية والاجتماعية في العالم العربي والإسلامي

د. مكيد علي*

أستاذ بمعهد علوم التسيير

المركز الجامعي بالمدية–الجزائر

Résumé

Les pays du monde Arabo-musulman constituent l'une des ensembles internationales les plus importantes du monde contemporain. Cela est dû non seulement à leur poids démographique mais aussi au volume des différentes ressources qu'ils détiennent et à la place géopolitique qu'ils occupent.

Etant donné la structure déformée des économies de la plupart des pays du monde (A.M), se basant essentiellement sur la production et l'exportation des matières premières ; les relations économiques extérieures constituent le facteur principal de développement des économies de ces pays. Depuis l'avènement de leurs indépendances la plupart des pays (A.M), à travers des différents plans de développement socio-économiques, essayent de rattraper les pays industrialisés et de réduire les écarts dans leurs niveaux de développement.

Nous essayons, à travers cet article, d'étudier la situation économique et sociale des pays du monde (A.M) et de la comparer avec celle des pays développés en analysant un certain nombre d'indicateurs concernant tous les cotés de développement de cet ensemble de pays. Le but recherché est d'évaluer le rôle et la place de ce groupe de pays dans l'économie mondiale contemporaine.

مقدمة:

إن الأحداث المأساوية لبداية القرن XXI أوضحت من جديد وبحدة أن الإستقرار السياسي والاقتصادي العالمي سوف يتوقف إلى حد كبير على الطريقة والمنحى الذي يأخذه تطور العالم العربي والإسلامي (ع.ع.إ) في المستقبل.

* أستاذ بمعهد علوم التسيير بالمركز الجامعي بالمدية. مايل: mekid_a@yahoo.fr

فالتقارير والدراسات الصادرة في الآونة الأخيرة عن بعض مراكز البحوث [21، 27، 26، 30، 32] تثبت أن المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية وعدد

من الدول الإسلامية خلال العشريتين الماضيتين هي على العموم محدودة (إذا لم نستعمل تعبيرا آخر أكثر صرامة). هذا التشخيص في معظمه صحيح، إلا أن التقييم الذي تعطيه هذه التقارير، في رأينا مقلل ومبالغ فيه في نفس الوقت. ذلك لأن الخبراء، إلى حد كبير، لم يأخذوا بعين الاعتبار الاتجاه العام المتدني لديناميكية التنمية في دول ومناطق أخرى من العالم وكذلك الفوارق في داخل دول (ع.ع.إ) في حد ذاتها بما فيها الدول العربية. من بين هذه الدول توجد من هي في أدنى السلم ومنها من هي في الطليعة. إن توسيع حدود البحث لتشمل، بالإضافة إلى الخصائص الإقتصادية والاجتماعية، المقاييس الثقافية، التكنولوجية، المؤسساتية....الخ، سوف تدفع أكثر إلى الأسفل بمكانة غالبية دول (ع.ع.إ) في الاقتصاد العالمي المعاصر.

سوف نتعرض في هذا المقال إلى ديناميكية النمو الإقتصادي وتراكم رأس المال في الدول الإسلامية والعربية ثم ننتقل إلى تحليل شروط التنمية البشرية فيها.

I– ديناميكية النمو الإقتصادي وتراكم رأس المال:

إن الانكماش الحاد في المعدل المتوسط لزيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 4.5% في الفترة 1950-1980 إلي 2.6% في 1981-2001 كان ناتجا عن انخفاض معدلات النمو الإقتصادي في الدول المتطورة بحوالي – 55% و دول أمريكا اللاتينية ب –20% ودول إفريقيا الاستوائية بـــ 5% والدول العربية وروسيا بـــ 10% كلاهما. في الدول الإسلامية الأخرى الانكماش لم يكن كبيرا وبالتالي لم يكن له تأثيرا ملحوظا على النمو الإقتصادي العالمي. أما في الدول الصناعية الجديدة (N.P.I) فإن معدلات الزيادة في نمو الناتج المحلي الخام في الفترتين المشار إليهما أعلاه بقيت في مستوياتها القياسية العالية 7 – 8% . كما تمكنت الهند والصين أيضا من تسريع وتيرة نموها الإقتصادي [13 ؛ 14].

بالرغم من الاتجاه العام المتدني لمستوى النمو الإقتصادي في كثير من دول العالم خلال العشريتين الماضيتين، لا يجب مع ذلك المبالغة في تضخيم صعوبات النمو في دول (ع. ع. إ). حيث أن كثيرا من هذه الدول حققت معدلات نمو مرضية (من 4.3 – 4.6% في تركيا وبنغلادش إلى 5.8% في ماليزيا). نتيجة لذلك حصة دول (ع.ع.إ) في الناتج المحلي الخام العالمي في الفترة 1980- 2001 ليس فقط لم تنخفض بل وحتى ارتفعت من 7.8- 8.5%. في الدول العربية، بالمقارنة بفترة ستينات وسبعينات ق20، انخفضت الوتيرة

السنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي (ن.م.إ) من 6.3 إلى 2.2%. لكن هذا الانخفاض الحاد في ديناميكية النمو الإقتصادي في هذه الدول كان مع ذلك أقل من ذلك المسجل في روسيا، اليابان ودول إفريقيا الاستوائية. نتيجة الانكماش في وتيرة نموها الإقتصادي في الفترة 1982 – 2002، انخفضت قليلا حصة الدول العربية في (ن. م. إ) العالمي : من 3.4 إلى 2.9% . بالرغم من ذلك، فإن بعض الدول العربية مثل مصر، تونس، الأردن، المغرب وسوريا، نتيجة إجراء بعض الإصلاحات الهيكلية، استطاعت المحافظة على معدلات مرضية لنموها الإقتصادي (حوالي 3 – 4.9%) [14].

تتميز كثير من بلدان (ع.ع.إ) بزيادة عدم الاستقرار في ديناميكية نموها الاقتصادي. حسب خبراء الأمم المتحدة للتنمية، المتوسط المرجح لمعامل التقلبات السنوية لمعدل نمو (ن.م.إ)، في دول العالم العربي والإسلامي، زاد بمرتين – من 117% في 1952 –1981 إلى 221% في 1982 – 2002، بما فيها في الدول العربية – بأكثر من ثلاث مرات : من 96 إلى 314%. ارتفاع معدل عدم استقرار النمو في دول (ع. ع. إ) تزامن مع انخفاضه لدى دول إفريقيا الاستوائية (من 294 إلى 168%) وأيضا لدى الصين (من 151 إلى 29%) والهند (من 111 إلى 31%). للمقارنة نشير إلى أن معامل عدم الاستقرار في نمو (ن. م. إ) لدول أمريكا اللاتينية زاد في الفترة المشار إليها ب 5 مرات (من 50 _ 55% إلى 250 – 260%) وحتى في الدول المتطورة من 40 –50% إلى 80 - 90% [8 ؛ 12 ؛ 13]. بالرغم من ذلك فإن دول العالم العربي والإسلامي تتميز بعدم تجانس كبير في هذا الميدان. ففي بعض من هذه البلدان تبين أن قيمة معامل عدم الاستقرار في معدل النمو الاقتصادي المشار إليه أعلاه لم تكن أكبر مما هي عليها في الدول المتطورة ودول (N.P.I): من 28% في بنغلادش إلى 70 –77% في اليمن وعمان. في نفس الوقت في المملكة العربية السعودية، تركيا، الإمارات العربية المتحدة وقطر زاد المعامل المذكور ب 8 – 12 مرة، بحيث وصل إلى 600 – 650%. حدة عدم الاستقرار نلاحظها بالخصوص في الدول المشاركة في النزاعات المسلحة مثل (الكويت _ 816 %، لبنان _ 863 %، العراق والصومال أكثر من 2500 - 2800%). إن قيم معامل التقلبات في النمو الإقتصادي المشار إليها تشير ليس فقط إلى تدهور الوضعية الإقتصادية والسياسية في دول (ع.ع.إ) بل وأيضا إلى احتمال تفاقم النزاعات الداخلية والخارجية في بعض من دول هذه المجموعة وحتى خارجها.

في الفترة 1965 – 1980، عندما شرعت كثير من الدول العربية في تنفيذ مخططات التصنيع، نمو (ن. م. إ) لهذه الدول اعتمد إلى حد كبير على نمو قطاع الخدمات. لكن بما أن المعدل السنوي المتوسط لنمو الصناعة التحويلية كان أقل ب 1,5 مرة من نمو قطاع

الصناعات الاستخراجية، خاصة البترول والغاز، فإن مساهمة الأولى في زيادة (ن.م.إ) بلغت بالكاد 10% . وهي وضعية تتميز بها غالبية الدول النامية.

في كثير من الدول العربية، أين تم التركيز في الغالب على تنمية قطاع الصناعات الاستخراجية على حساب الصناعات التحويلية، بلغ معامل الارتباط الخطي بين ديناميكية نمو الصناعات التحويلية ونمو (ن. م. إ)، في الفترة 1982 – 2002، حوالي 0.34. بينما بلغ في الدول الصناعية، في نفس الفترة، حوالي 0.75. أما في الدول النامية على العموم فوصل إلى 0.64. في دول (N.P.I) وكذلك مجموعة الدول الإسلامية غير العربية، التي من بينها المصدرة والمستوردة للنفط، معامل الارتباط، بالعكس، ارتفع من 0.54 إلى 0.84 . [23 ؛ 28].

إن الانكماش الحاد في النمو الإقتصادي في الدول العربية، خلال العشرين سنة الماضية، كان ناتجا إلى حد كبير عن انخفاض مساهمة قطاع الخدمات ب 42% وذلك بسبب الديناميكية السلبية لنمو قطاع الصناعات الاستخراجية (- 0.4% في فترة 1980 – 2002). نتيجة لارتفاع وزن قطاع الصناعات الاستخراجية في اقتصاديات معظم الدول العربية (حوالي 20% من ن.م.إ)، فإن انخفاض معدل نمو هذا القطاع لم تعوضه الزيادة المتواضعة في نمو قطاع الصناعات التحويلية (في المتوسط 4,8 %سنويا) [28]. من ناحية أخرى، اندماج الدول العربية وكثير من الدول الإسلامية في الاقتصاد العالمي يتم بدرجة متفاوتة وغير متناسبة. فإذا كانت حصة دول (ع.ع.إ) في الصادرات العالمية، في الفترة 1965- 1985، ارتفعت بأكثر من مرتين من 7 إلى 16% تقريبا (بما فيها في الدول العربية من 5,3 إلى 12,4 %)، فإن هذه الحصة انخفضت، نتيجة لانخفاض أسعار النفط، وبلغت في سنة 2002 حوالي 9% (بما فيها الدول العربية 5.5%). هذا بالرغم من زيادة صادرات السلع الجاهزة في بعض الدول العربية وكذلك في إندونيسيا، ماليزيا، بنغلادش وتركيا [25].

إذا كانت دول (ع.ع.إ) تتفوق على الدول الصناعية ب ⅔ بالنظر إلى حصتيهما في العدد الإجمالي لسكان العالم، فإنه على العكس حصة المجموعة الثانية في (ن.م.إ) العالمي تتجاوز حصة المجموعة الأولى بتسع مرات وبثمان مرات في الصادرات العالمية [25]. هذا يدل على الانخفاض النسبي للفعالية وللقدرة التنافسية لاقتصاديات هذه المجموعة الدولية، ويثبت ضعف وتدني مستوى اندماجها في الاقتصاد العالمي في عصر يتميز بتكثيف عولمة النشاط الاقتصادي. في ظل انكماش الديناميكية العالمية للتنمية، ارتفعت مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي العالمي من 15 إلى 30%، الشئ الذي أضعف الاتجاه العام الانكماشي

لنمو (ن.م.إ) العالمي ب 20% . في مجموعة الدول العربية غير الإسلامية، وخاصة منها المنتمية إلى دول N.P.I سريعة النمو، انخفاض معدلات نمو (ن.م.إ) كان سيكون أكبر بمرتين لولا التوسع الكبير لقطاع الصادرات من 8 إلى 43 % . أما في الدول العربية فكانت الوضعية على العكس من ذلك تماما. في الفترة 1950 – 1985 بلغت مساهمة الصادرات في زيادة (ن.م.إ) حوالي 30 – 31%، لكن في الفترة 1985 _ 2002 انخفضت هذه النسبة إلى 18% وذلك بسبب انخفاض وتيرة نمو الصادرات [9].

عدم فعالية النموذج التصديري في الدول العربية يرجع إلى البطء النسبي للتغيرات الهيكلية في قطاع الصادرات، المستوى المتدني للتكامل التجاري الجهوي – التجارة البينية في الدول العربية تشكل حوالي 4 – 8% فقط من حجم تبادلها التجاري الخارجي. بينما بلغت نسبة التجارة البينية في دول الاتحاد الأوروبي حوالي 72% من حجم تبادلها التجاري الخارجي[1]. نشير هنا أيضا إلى أن انغلاق اقتصاديات الدول العربية ساهم أيضا في ضعف اندماج هذه الدول في التقسيم الدولي للعمل، فالتعريفات الجمركية على الواردات كانت في الفترة 1992 - 2002 أعلى ب 1.5 _ 2 مرة مما هي عليه في الدول النامية الأخرى و ب 3 - 5 مرات من مستوى الدول المتطورة [29]. خلال العشرين سنة الماضية، ارتفعت حصة السلع الجاهزة في هيكل صادرات كثير من دول ومناطق العالم. هذا الاتجاه سجل أيضا في مجموعة الدول الإسلامية غير العربية حيث ارتفعت هذه الحصة من 7- 8% إلى 56-57% لكن بتشتت كبير : من 1 إلى 10% في بعض من أكبر الدول المصدرة للنفط مثل إيران ونيجيريا، إلى 56% في إندونيسيا وهي أيضا عضو في منظمة أوبيك، 69% في بنغلادش و 80- 85% في ماليزيا، تركيا، وباكستان. حصة الصناعات التحويلية في صادرات الدول العربية ارتفعت هي أيضا لكن بنسبة متواضعة- من 6- 8% إلى 22- 23% ، أما نسبة المنتجات ذات التكنولوجيا العالية في صادرات هذه الدول فكانت أقل مما هي عليه في بقية الدول : 2- 3% مقابل 4% في إفريقيا الاستوائية، 6% في الهند، 7- 8% في مجموعة الدول الإسلامية غير العربية (بدون ماليزيا)، 15% في مجموعة دول أمريكا اللاتينية،35- 40% في دول أوروبا الغربية و 50-57% في دول مثل ماليزيا، كوريا الجنوبية وتايوان.[23 ؛ 29 ؛ 30].

من أجل تقييم مسائل التراكم وفعالية النمو الإقتصادي لدول(ع.ع.إ) يجب علينا في البداية تقييم ديناميكية معامل القيمة الحدية الرأسمالية للإنتاج. معامل المكون الرأسمالي (التقني) للإنتاج هو مؤشر يعبر عن فعالية الاستثمار وإنتاجيته. من المعروف أنه كلما زادت القيمة الحدية لرأس المال الثابت في قيمة الوحدة المنتجة كلما عبر ذلك عن انخفاض في إنتاجية رأس المال ودليلا على تدني قدرة استخدامه. خلال العشرين سنة الماضية ارتفعت على العموم

قيمة هذا المعامل في كثير من دول العالم ما عدا الهند والصين، لكن هذا الارتفاع كان متباينا كثيرا. في الولايات المتحدة الأمريكية ودول (N.P.I) ارتفع في المتوسط ب1.2- 1.3 مرة، في دول أوروبا الغربية والدول الإسلامية غير العربية ارتفع ب 1.4- 1.5 مرة ، في دول أمريكا اللاتينية ارتفع ب2.5 مرة أما في الدول العربية ودول إفريقيا الاستوائية فبلغت الزيادة 2.6 – 2.7 مرة [24]. هذه الأرقام تعكس انخفاض فعالية الاستثمارات في الدول العربية مقارنة بالدول الإسلامية الأخرى. من بين أسباب ذلك نشير إلى تنامي عدم الاستقرار الإقتصادي والسياسي في كثير من دول العالم العربي، تدخل الدولة المفرط وغير البناء في الحياة الإقتصادية والاجتماعية، وقوف بعض الحكومات المحافظة والمتسلطة في وجه الإصلاحات وغيرها من العوامل. متوسط النفقات الحكومية الإجمالية (النفقات الجارية ونفقات التجهيز) في الدول العربية شكلت في الفترة 1965-1985 حوالي35-40% من (ن.م.إ) وهي نسبة تفوق ب 1.5 مرة مثيلتها في بقية الدول النامية. نسبة الاستهلاك الحكومي الجاري من (ن.م.إ) بلغت في المتوسط في الدول العربية 19-21% في الفترة 1980-2000، بينما في الدول المتطورة وبقية الدول النامية بلغت هذه النسبة 17 و14-15% على التوالي. في نفس الفترة، وحسب الدراسات التي أجراها خبراء البنك العالمي للإنشاء والتعمير، وصلت قيمة معامل الارتباط بين معدل النمو الاقتصادي ونسبة الإنفاق الحكومي الجاري من (ن.م.إ) في الدول النامية إلى– 0.79 [29]. هذا راجع إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي أكثر من مستوى محدد، في ظل تدني الوتيرة العامة للتنمية الإقتصادية والاجتماعية، يصبح كقاعدة عامة غير مفيد.

في دول الشرق الأدنى وشمال إفريقيا موارد مالية كبيرة تصرف من أجل تسديد أجور جيوش الموظفين الإداريين الذين في جزء كبير منهم غير أكفاء. نسبة كتلة أجور موظفي قطاع الدولة إلى (ن.م.إ) تشكل حوالي 10- 11% وهي أكبر بمرتين مما هي عليه في بقية الدول النامية. يجب الإشارة هنا أيضا إلى أن النفقات العسكرية في هذه المجموعة من الدول تفوق على العموم ب 3-4 مرات مثيلتها في بقية الدول النامية (حوالي 8-12% من ن.م.إ في الفترة 1980–2000)[19 ؛ 27]. إن الإفراط في النفقات الحكومية في كثير من الدول العربية أدى إلى تدهور وضعيتها المالية والاقتصادية وبالخصوص إلى ظهور عجز كبير في ميزانية الدولة (حوالي 5- 10% من ن.م.إ من بداية الثمانينات وحتى نهاية التسعينات). نتيجة لذلك نسبة الاستثمارات الخاصة إلى الحكومية، بالرغم من أنها تمثل في الوقت الحاضر في المتوسط 1.5-2 : 1، إلا أنها تبقى على العموم منخفضة.

تطور القطاع المالي في الدول العربية يمكن الاستدلال عليه من خلال مؤشر نسبة إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص من (ن.م.إ) . في المنطقة المذكورة هذه النسبة تصل في

الوقت الحاظر إلى 46-48% (في سنة 1982 : 26- 28 %) ، وهي تتجاوز بصفة ملحوظة أمريكا اللاتينية ، آسيا الجنوبية ، الدول الإسلامية غير العربية، لكن تتخلف كثيرا عن دول N.P.I الآسيوية، الصين، دول أوروبا الغربية (120-130%) وكذلك اليابان (187%) [3 ؛ 29]. لازال النظام البنكي في كثير من الدول العربية يتميز بعدم الفاعلية وعدم الشفافية ويعاني من مراقبة صارمة من طرف الدولة. البنوك العربية في ظل غياب المنافسة، انخفاض مستوى تأهيل العنصر البشري، عدم ملاءمة التشريعات القانونية والهياكل المناسبة، غالبا ما تتخصص في العمليات المصرفية قصيرة المدى. حسب دراسة لصندوق النقد الدولي، بلغت نسبة القروض غير المستغلة إلى مجمل القروض في النظام البنكي العربي حوالي 20% [33]. سوق الأوراق المالية في هذه المجموعة من الدول لا يزال أيضا ضعيفا. نسبة القيمة الرأسمالية لهذه السوق إلى (ن.م.إ) في الفترة 1990–2002 ارتفعت من 25 إلى 29% . بالرغم من أن هذه النسبة هي أعلى من مثيلتها في كثير من الدول الإسلامية غير العربية والهند، إلا أنها أضعف من تلك المحققة في دول أمريكا اللاتينية (33%)، الصين (45-46%)، دول N.P.I (55%) ودول أوروبا الغربية (115%). نفس الوضعية نلاحظها تقريبا عند مقارنة مؤشر نسبة قيمة الأوراق المالية المباعة إلى(ن.م.إ)[5].

إن تصاعد المخاطر السياسية والاقتصادية، الناتجة في غالب الأحيان عن الانخفاض النسبي والمطلق لأسعار النفط، التخصص الاقتصادي الأحادي الجانب، المستوى الضعيف لتطور الموارد البشرية وضعف قدرات التسيير والتنظيم، أدت إلى انخفاض ملحوظ لحصة الدول العربية في التدفق الصافي للاستثمار الأجنبي المباشر .هذه الحصة التي بلغت في الفترة 1975-1982 حوالي 2.6% انخفضت إلى 0.4% في سنة 2000 . في وقت لم تتجاوز فيه حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي الاستثمارات الداخلية للدول العربية 1.3% . هذه النسبة تجعل الدول العربية تتفوق على بعض الدول الإسلامية غير العربية والهند بينما تتخلف عن الدول المتطورة ب10 مرات [24].

بالرغم من أن نسبة مجموع النفقات العمومية والخاصة على تطوير قطاع الصحة، التعليم والبحث العلمي من (ن.م.إ) في الدول العربية ارتفعت، مقارنة بفترة ستينات وحتى سبعينات ق20، ب 1.5 مرة فإنها في بداية القرن XXI لم تتعدى في المتوسط 11-12% (بما فيها في قطاع البحث العلمي – 0,4%). هذا أكبر ب 34% من دول إفريقيا الاستوائية وكثير من الدول الإسلامية غير العربية لكنها أقل ب 25% من دول أمريكا اللاتينية، 1.5 مرة من دول N.P.I وبمرتين من الدول المتطورة [22 ؛ 24]. هذه الأرقام تثبت أن الدول العربية لا تحظر نفسها جديا إلى استيعاب آليات التكنولوجيا الحديثة ولا إلى تحديات العصر ما بعد الصناعي.

إن ضعف مستوى التصنيع، انخفاض درجة ونوعية المشاركة في التبادل الدولي، المستوى المتدني لخصائص ونوعية رأس المال وخاصة جانبه البشري، تخلف المؤسسات السياسية، الإقتصادية والاجتماعية وعدم الإستقرار العام في المنطقة لم يمكن معظم الدول العربية من التكيف ومواجهة المحيط الإقتصادي العالمي المتدهور. كل هذا أدى في النهاية إلى الانخفاض الحاد في إنتاجية العمل ورأس المال خلال العشرين سنة الماضية. من أجل إعطاء تقييم حقيقي لأبعاد هذا الانخفاض، نجري بعض المقارنات. حسب خبراء البنك العالمي للإنشاء والتعمير [24]، في الفترة ما بين نهاية القرن XIX ومنتصف القرن العشرين، المعدل المتوسط لنمو الإنتاجية الإجمالية لرأس المال (التقني والبشري) في الدول العربية لم يتجاوز 0.25-0,3% في السنة، أما مساهمتها في زيادة ناتجهم المحلي الخام فلم تتجاوز 10% . بعد حصول كثير من الدول العربية على استقلالها تحسنت الوضعية في هذا الميدان كثيرا. في فترة الستينات والسبعينات، نتيجة للانطلاقة النشطة لبرامج التصنيع، المدعمة بالزيادة الكبيرة في أسعار النفط، ارتفع مستوى التجهيز التقني للإنتاج (درجة مكننة الإنتاج) ب6-7% سنويا. في نفس الوقت ارتفعت قيمة الاستثمار الموظف في العنصر البشري الموجه بالخصوص إلى تحسين مستوى التكوين والتأهيل لليد العاملة: متوسط عدد سنوات الدراسة عند الكبار ارتفع ب3% سنويا. بالرغم من المستوى العالي لقيمة المكون التقني للإنتاج إلا أن المعدل السنوي لزيادة الإنتاجية الإجمالية لرأس المال في الدول العربية في هذه الفترة وصل إلى 2.1%. هذا المعدل فاق نظيره في الدول الإسلامية غير العربية، الصين والهند، وكان أكثر .بمرتين من المعدل المسجل في دول أمريكا اللاتينية وعادل تقريبا نظيره في تايوان وكوريا الجنوبية.

خلال العشرين سنة الماضية انخفض الاتجاه العام لتطور مؤشر إنتاجية رأس المال في الدول العربية بشكل جدي. تزامن ذلك مع انخفاض قيمة هذا المؤشر في معظم دول ومناطق العالم ما عدا الهند، الصين ودول N.P.I التي تميزت بارتفاع معدل مساهمته في زيادة النمو الإقتصادي. في دول (ع.ع.إ) بصفة عامة انكمش معدل زيادة إنتاجية رأس المال مقارنة بالفترة 1965-1985 بست مرات (من 1.8 إلى 0.3%)، أما مساهمتها في زيادة (ن.م.إ) فانخفضت بثلاث مرات (من 29 إلى 9%) [28]. لكن و حسب نفس الدراسة المشار إليها أعلاه، بعض الدول العربية التي تمكنت من توسيع هيكل إنتاجها وصادراتها، مثل مصر، تونس والمغرب، بلغ متوسط زيادة إنتاجية رأس المال فيها في الفترة 1982-2002 حوالي 1.01-1.3%، ووصلت مساهمة هذا المؤشر في زيادة (ن.م.إ) إلى 26-32% . تجدر الإشارة هنا أيضا إلى أنه في نفس الفترة بلغت قيمة المؤشرين السابقين في تركيا 1.3% و29%، في باكستان 1.4% و27% وفي ماليزيا 2.3% و38%. في نفس الوقت انخفض معدل زيادة إنتاجية رأس المال في العشرية الأخيرة في الدول المتطورة بمرتين. بالرغم من ذلك

لازالت الدول المتطورة تتميز بنموذج تنمية مكثف: في الفترة 1981–2001 حوالي 65% من زيادة (ن.م.إ) كانت ناتجة عن ارتفاع الإنتاجية الإجمالية لرأس المال [28].

إلى أي مدى وما هي أسباب تعثر ديناميكية النمو الإقتصادي في الدول العربية إذن؟ حسب تقرير الأمم المتحدة للتنمية لسنة 2002، هذا التعثر راجع بنسبة 50-60% إلى انخفاض معدلات الاستثمار و ب 40-50% إلى تدني معدلات زيادة إنتاجية رأس المال. من وجهة نظرنا لا يوجد أمام الدول العربية في الوقت الحاظر خيار آخر إلا إجراء إصلاحات عميقة وجدية تكون موجهة بالأساس إلى تحسين مردودية رأس المال (التقني والبشري)، إلى ضمان انفتاح أكبر لاقتصادياتها بهدف تطوير أسس المنافسة وتشجيع تدفق المعارف والتكنولوجيا إليها. تحتاج الدول العربية أيضا إلى فتح المجال أمام تكوين مؤسسات سياسية جديدة تساهم في خلق مناخ اقتصادي وسياسي مستقر في المنطقة.

II– تحليل مؤشرات التنمية البشرية

بالرغم من تعثر الديناميكية الإقتصادية في الثمانينات والتسعينات إلا أن الدول العربية تمكنت على العموم من تحقيق نجاحات في بعض ميادين التنمية البشرية. تتميز دول العالم الإسلامي والعربي بأكبر معدل نمو ديموغرافي في العالم بعد إفريقيا الاستوائية، حيث بلغ في الفترة 1980-2000 حوالي 2.4%، بما فيها الدول العربية: 2.5- 2.6%. حصة دول (ع.ع.إ) في العدد الإجمالي لسكان العالم زادت بنسبة أكبر من أي منطقة أخرى في العالم: ارتفعت في الفترة 1952-2002 من 15% إلى حوالي 20%، بما فيها الدول العربية من 3.5 إلى 5%. بذلك اقتربت من حصة الصين البالغة 20.8% من سكان العالم وفاقت حصة دول أوروبا الغربية المقدرة بحوالي 10-11.5% في سنة 2002 [34]. في المقابل المعدل السنوي المتوسط لزيادة دخل الفرد في دول(ع.ع.إ) في الفترة 1985-2002 انخفض تقريبا بثلاث مرات عما كان عليه خلال فترة العشرين سنة التي سبقتها، أي من 2.8إلى 0.9%. في الدول العربية الانهيار كان أكثر حدة: من 3.6 إلى 0.4% وهو أسوأ مستوى لهذا المؤشر في العالم باستثناء إفريقيا الاستوائية. في هذا الميدان، من بين دول (ع.ع.إ) في الفترة 1980–2001، برزت بالخصوص ثلاث مجموعات : في الأولى — اقترب معدل نمو دخل الفرد من الصفر (الجزائر ، سوريا ، الأردن ،اليمن ، البحرين وموريتانيا)؛ في الثانية — فاق معدل نمو المؤشر المذكور مستواه العالمي (المغرب وتونس — 1.5-2.2%)، (عمان، باكستان، تركيا، بنغلادش ومصر: 2.4-2.7%)، (ماليزيا وإندونيسيا– 3.2-3.4%) ؛ أما في المجموعة الثالثة — فانخفض معدل نمو دخل الفرد في المتوسط سنويا ب0.8% في الكويت ونيجيريا، ب1.45% في لبنان والصومال، ب2.8-

5.2% في المملكة العربية السعودية، قطر، الإمارات العربية المتحدة وليبيا و ب 9.3% في العراق[29 ؛ 30].

إن أهم مؤشرات عدم استقرار النمو الإقتصادي والاجتماعي في دول (ع.ع.إ) تظهر من خلال التباين الكبير في توزيع الدخل الفردي السنوي في داخل هذه المجموعة وخاصة بين مجموعة دول العالم العربي. حسب تقرير الأمم المتحدة للتنمية ارتفعت قيمة معامل "جيني" لقياس درجة تركز المداخيل لدى السكان في الدول العربية في الفترة 1970-1990 من 0.294 إلى 0.531 . أما في سنة 2002 فانخفض في المتوسط إلى مستوى 0.377 (في نفس السنة بلغت قيمة معامل "جيني" في اليابان 0.25، دول أمريكا اللاتينية- 0.55، في دول N.P.I- 0.32 و في الولايات المتحدة الأمريكية- 0.41). بالرغم من أن التفاوت في توزيع الدخل الفردي بين أغنى وأفقر الدول العربية (الإمارات العربية المتحدة واليمن) قد انخفض كثيرا (من 121: 1 في سنة 1980 إلى 28: 1 في سنة 2001)، إلا أن هذا الفارق يبقى كبيرا جدا إذا ما قورن بمستواه لدى الدول الصناعية (6 : 1) ولدى الدول النامية ككل (10: 1) [23 ؛ 27 ؛ 31]. إن مقارنة الدخل الفردي السنوي في الدول العربية والإسلامية مع مثيله في الدول المتطورة وعلى رأسها (و.م.أ) ، رائدة الاقتصاد العالمي، يشكل أحد الميادين التي تتجلى فيها حدة الفوارق في مستويات المعيشة وفي الإمكانيات المادية المتاحة لتطور الفرد في هذين المجموعتين الدوليتين. في سنة 1981 تجاوز مستوى دخل الفرد السنوي في دول (ع.ع.إ) بمرتين مستواه في الصين بينما في سنة 2001 أصبح يقل عنه بالثلث. في بداية الستينات كان مستوى المؤشر المذكور في الدول العربية يفوق ب ¾ مرة ما كان عليه في ما سمي في ما بعد بالدول الرأسمالية الجديدة. في سنة 1980 الدول العربية، التي كانت في مرحلة الانتعاش نتيجة للطفرة البترولية، سمحت للنمور الآسيوية بتجاوزها، حيث أصبحت تتخلف عنها حسب المؤشر المشار إليه ب 4 مرات. في سنة 1913 بلغ التفاوت في دخل الفرد بين الدول العربية و(و.م.أ) (حسب أسعار سنة 2001) حوالي5470$ (100%). في سنة 1950 صعد هذا الفارق إلى 9950$ (أي ارتفع ب 82%). في سنة 1980 وبالرغم من القفزة النوعية الكبيرة التي حققتها الدول العربية في مسارها التنموي إلا أن التفاوت في المؤشر المذكور بينها وبين (و.م.أ) وصل إلى 17693$ (بزيادة مقدارها 223%). في سنة 2001 اقترب الفارق من 29720$ (زيادة ب 443%). بصفة عامة، الفارق النسبي في مستوى دخل الفرد السنوي بين الدول العربية و(و.م.أ) في الفترة 1913-2001 تقلص بمرة ونصف تقريبا (من 1:10 إلى 1:7)، أما الفارق المطلق فارتفع بأكثر من 5 مرات [14]. في الفترة 1972-2002، انخفضت نسبة الفقر المطلق (مستوى دخل أقل أو يساوي 1$ /يوم) في العالم العربي في المتوسط من 10-11% إلى

2.6%، بينما انخفضت نسبة الفقر العادي (مستوى دخل أقل أو يساوي 2$ /يوم) في المتوسط من 38 إلى 30%. نشير هنا إلى أن تدني مستوى الفقر حصل بالخصوص في "العشرية الذهبية"- من منتصف السبعينات وإلى غاية منتصف الثمانينات. بالرغم من الانخفاض العام لمستوى الفقر في الدول العربية إلا أن هذا يخفي وراءه تباينا كبيرا في قيمة هذا المؤشر بين بعض الدول العربية: من 7-10% في الأردن وتونس إلى 70% تقريبا في موريتانيا والصومال. بصفة عامة وصلت قيمة المؤشرين السابقين في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في نهاية سنة 2000 إلى مستوى يقل بكثير عن مستوى دول أمريكا اللاتينية، شرق وجنوب آسيا وإفريقيا الاستوائية [31]. الانخفاض النسبي لمستوى الفقر في الدول العربية، مقارنة بمجموعات الدول الأخرى، يرجع إلى عدة أسباب منها: تأثير توزيع وإعادة توزيع المداخيل النفطية، المستوى العالي للتشغيل في قطاعات النشاط التابعة للدولة، تعدد أشكال الدعم الذي تقدمه الدولة للسكان، بالإضافة إلى الإعانات التي تقدمها الكثير من الجمعيات الخيرية.

من جهة أخرى، أدى تحسن مستوى التغذية والخدمات الطبية في الدول العربية إلى تحسن ملحوظ للحالة الصحية للسكان. حيث انخفض معدل الوفيات عند الأطفال في الفترة 1981-2001 من 92 إلى 47‰ وهو أحسن مما هو عليه في إفريقيا الاستوائية وجنوب آسيا ولكنه أقل من مثيله في الصين وأمريكا اللاتينية، كما يتخلف كثيرا عن المستوى المسجل في دول N.P.I الآسيوية التي تعادل تقريبا مستوى الدول المتطورة (3-5‰). المعدل المتوسط لمؤشر وفيات الأطفال في دول (ع.ع.إ) هو55‰ وهو يعادل المستوى المسجل في اليابان ودول أوروبا الغربية في الخمسينات [34]. كما ارتفع مؤشر متوسط أمل الحياة بدرجة معتبرة في الدول العربية : من 57 سنة في سنة 1982 إلى 66 – 67 سنة في 2002. بينما لم يصل المؤشر المذكور حتى إلى مستواه المتوسط في بعض الدول العربية الفقيرة مثل الصومال، السودان، اليمن، وموريتانيا؛ فقد وصل في المتوسط إلى 70 سنة في دول أخرى مثل مصر، المغرب، الجزائر، سوريا، الأردن وتونس وكان بذلك أكبر من مستواه في إفريقيا الاستوائية والهند ولم يختلف كثيرا عن ما هو عليه في الصين وأمريكا اللاتينية. في نفس الوقت لبنان وبعض الدول المصدرة للنفط مثل السعودية، عمان، الكويت، والإمارات العربية المتحدة يمكن مقارنتها في هذا الميدان ببعض دول N.P.I الآسيوية (كوريا الجنوبية وتايوان: 74-75 سنة) وهي تقترب من دول أوروبا الغربية (78-79 سنة) واليابان – 82 سنة [17].

من جانب آخر يستعمل خبراء الأمم المتحدة مقياس آخر لتقييم شروط تطور حياة الفرد (معامل رفاهية الفرد). هذا المعامل يحسب كمؤشر مركب يجمع الدخل الفردي،

أمل الحياة ومستوى التعليم والثقافة لدى الكبار بترجيحات محددة. تتراوح قيمة هذا المؤشر من "0" إلى "1" . في الفترة 1980-2000 ارتفعت قيمة معامل رفاهية الفرد في دول (ع.ع.إ) من 50-51% إلى 56-57% (بما فيها في الدول العربية من 50-52% إلى 59-60%) ، وهو مستوى أقل من ذلك الذي سجلته أغلب دول (N.P.I) ، دول أمريكا اللاتينية أو الصين. للمقارنة: بلغت قيمة هذا المؤشر في الدول الصناعية في سنة 2001: 0,92 [27].

حققت مجموعة دول (ع.ع.إ) نجاحات ليست بالبسيطة في ميدان التعليم أيضا. نسبة التلاميذ في سن (12-16 سنة) الذين يزاولون دراستهم في التعليم المتوسط ارتفع في الدول العربية من 35-37% سنة 1980 إلى 57-58% في سنة 2001. في مجموعة الدول الإسلامية غير العربية ارتفعت كذلك هذه النسبة ولكن بدرجة أقل : من 24-25% إلى 46-47%. لكن مع ذلك متوسط مؤشر التمدرس في التعليم المتوسط في الدول العربية لم يكن أكبر (في دول ع.ع.إ أقل) مما هو عليه في الدول النامية عموما، ويعادل تقريبا المستوى المسجل في الدول المتطورة في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات [34]. في قطاع التعليم العالي وبالرغم من أن الدول العربية انطلقت من مستوى تعليمي متدني جدا (1-2% في سنة 1960) إلا أن نسبة الشباب في سن الدراسة في التعليم العالي (18-24 سنة) الذين يزاولون دراساتهم العليا بلغ في سنة 2001 حوالي 20%. هذه النسبة تفوق مثيلتها في الدول النامية المقدرة في المتوسط ب 12% . أما في الدول الإسلامية غير العربية فالنتائج كانت متواضعة — 10% . لتوضيح مكانة دول (ع.ع.إ) في الترتيب العالمي نسجل أن دول مثل الصومال، موريتانيا ونيجيريا يقتربون كثيرا من المستوى المحقق في دول إفريقيا الاستوائية — 4% . أما باكستان، بنغلادش، عمان وسوريا فتقترب من الصين — 7% . مؤشر شمولية التعليم العالي في المغرب واليمن يقترب من مستوى الهند (10-11%) بالرغم من أن نظام التعليم العالي في هذه الدول، سواء من جانبه التكنولوجي أو من ناحية التنظيم و التأطير، يختلف كثيرا عن نظيره الهندي [24]. تونس، المملكة العربية السعودية والكويت ليسوا بعيدين عن مستوى دول أمريكا اللاتينية (21-22%)، أما دول مثل قطر، البحرين، ماليزيا والأردن فتتجاوزه بكثير. مصر- 39% ولبنان- 42% لم ترق إلى مستوى اليابان- 48% وتتخلف عن دول أوروبا الغربية- 54% ، روسيا- 64% ، الولايات المتحدة الأمريكية- 73% وكوريا الجنوبية- 78%. في المتوسط بلغ معدل شمولية الدراسة في التعليم العالي في الدول العربية المستوى الذي حققته دول أوروبا الغربية واليابان في نهاية الستينات والذي سجلته الولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينات [17؛ 34]. يتميز نظام التعليم في الدول العربية ببعض النقائص، التي تؤثر بصفة ملحوظة على فعاليته و مردوديته. حسب معطيات البنك العالمي للإنشاء

والتعمير، العدد المتوسط لمعلمي الطور الابتدائي، الغير مكونين للعمل في هذا القطاع، بلغ في العالم العربي في سنة 2000 حوالي 20% من العدد الإجمالي للمعلمين في هذا المستوى من التعليم (في أمريكا اللاتينية- 14%)، في آسيا الشرقية بدون اليابان- 5% . من جهة أخرى وبالرغم من انخفاض مؤشر تكرار سنوات الدراسة في الدول العربية ب33% في سنة 2000 مقارنة بسنة 1980، حيث وصل إلى مستوى 13-15% من العدد الإجمالي للدارسين وهو أقل من مستواه في إفريقيا الاستوائية وأمريكا اللاتينية، إلا أنه يفوق ب 2-4 مرة نظيره في الدول المتطورة وبعض دول N.P.I . نشير هنا أيضا إلى أن البرامج، المناهج التعليمية، الكتب وغيرها من وسائل التعليم لم تصل بعد إلى المستوى الذي يتطلبه العصر. في ما يخص توزيع الطلبة على الفروع والتخصصات فإن الوضعية في التسعينات لا تختلف كثيرا عما كانت عليه في 30 سنة من قبل. حيث هيمنت العلوم الإنسانية على بقية الفروع. في سنة 2000 كان عدد الطلبة الدارسين في الفروع العلمية والتقنية أقل من 34% من مجموع الطلبة، في دول N.P.I الآسيوية: 40-45% . مناهج التعليم في معظم دول (ع.ع.إ) تركز تقليديا ليس على تنمية القدرات المنطقية والتحليلية وحتى النقدية للطالب ولكن على خاصية التذكر بالدرجة الأولى. ليس مثيرا أن نشير في هذا المقام إلى أنه خلال المسابقة الدولية في علوم الطبيعة والرياضيات، التي أجريت لتلاميذ المستوى الثامن في سنة 1999، احتل المشاركون من الأردن، تونس والمغرب مراتب ليست مشرفة [32].

تحسن مؤشر تعلم الكبار في الدول العربية عدة مرات خلال الأربعين سنة الماضية ووصل في المتوسط في سنة 2002 إلى 61% (37-41% في الصومال وموريتانيا، 48-50% في المغرب واليمن، 57% في مصر، 74% في الجزائر وتونس، 85% في الأردن ولبنان). لكن مستواه المتوسط لم يرق إلى المستوى المتوسط للدول الإسلامية غير العربية ولا إلى مستوى الدول النامية بصفة عامة. المشكل الذي يطرح بحدة أكبر في الدول العربية والإسلامية هو التفاوت الكبير في مستوى التعلم بين الجنسين: بالرغم من أنه في الفترة 1970-2002 مستوى التعلم لدى النساء في الدول العربية ارتفع بثلاث مرات، إلا أن أكثر من 60% من النساء البالغات لا يعرفن الكتابة والقراءة. من بين 70 مليون أمي- ⅔ هم نساء. نسبة تعلم النساء البالغات إلى الرجال الكبار تحسنت في الفترة المشار إليها من 36 إلى 64%، إلا أن الدول العربية لازالت تتخلف في هذا الميدان عن كثير من دول ومناطق العالم [26]. انخفاض مستوى التعلم أو حتى انعدامه لدى فئات واسعة من السكان في العالم العربي والإسلامي يؤثر سلبا على كثير من جوانب التنمية الإقتصادية، الاجتماعية والثقافية في هذه الدول كنتيجة لتهميش وسوء استغلال طاقة بشرية لا يستهان بها. مؤشر تناسب عدد السكان النشطين إلى عدد القادرين على العمل في الدول العربية في الفترة

1990- 2002 لم يتغير كثيرا (61 و63%)، وهو أيضا أقل من المستوى المسجل في كل دول العالم ما عدا إفريقيا الاستوائية [6].

إن الهيكل الإقتصادي المفكك لمعظم الدول العربية وتخصصه في إنتاج وتصدير المواد الأولية بالدرجة الأولى، التحويل العكسي لجزء كبير من موارد هذه الدول من طرف الشركات متعددة الجنسية نتيجة للتبادل الدولي غير المتكافئ، تأثر وتيرة التنمية في هذه الدول بطريقة مباشرة بديناميكية النمو في الدول المتطورة، التزايد السكاني الكبير بالإضافة إلى النقائص الكبيرة المسجلة في نظام إعداد وتكوين الإطارات المحلية أدت كلها إلى عدم تمكن اقتصاديات الدول العربية من امتصاص قوة العمل المتاحة. مما جعل مشكل البطالة واحدة من أهم التحديات المطروحة على هذه المجموعة من الدول (بلغ مستوى البطالة في الدول العربية في سنة 2000 حوالي 15%). العدد المتوسط لسنوات التعليم لدى الكبار في الدول العربية ارتفع بصفة ملحوظة من 1.6 سنة في سنة 1950 إلى 4 سنوات في 1981 وإلى 6.5 سنة في 2002. الفارق بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية حسب هذا المؤشر ارتفع بصفة محسوسة ومستقرة: من 9.7 سنة في 1950 إلى 11.8 سنة في 1980 ووصل في سنة 2002 إلى 13.4 سنة. للمقارنة نذكر أن متوسط عدد سنوات الدراسة لدى الكبار في تايوان وكوريا الجنوبية هو 15.5 سنة، اليابان- 16.1 سنة، أمريكا اللاتينية- 9.5 سنة، الصين- 8.3 سنة، و.م.أ — 20سنة. حتى في داخل مجموعة الدول العربية هناك تباين كبير في قيمة هذا المؤشر: من 1.8-2.6 سنة في الدول الفقيرة مثل الصومال، اليمن، موريتانيا والسودان إلى 8.2-8.6 سنة في الكويت، الإمارات العربية المتحدة، الأردن ولبنان [35؛ 17]. حسب دراسة قام بها الإقتصادي الأمريكي (L. Pritchett)، مستوى التعلم لدى الكبار في دول الشرق الأدنى والأقصى هو في المتوسط أقل من مستوى العمال غير المؤهلين في (و.م.أ) والدول الغربية الأخرى [16]. لذلك وبالرغم من النجاحات المحققة في الدول العربية في بعض مجالات التنمية البشرية وبالخصوص في المجال التعليمي فإن الهوة بينها وبين بعض الدول النامية وخاصة بينها وبين الدول المتطورة لازالت كبيرة. في 1976، 87% من السكان العاملين في قطاع النشاطات الحرة في الدول العربية كانوا غير مؤهلين أو لديهم مستوى تأهيل ضعيف، 8% ذو مستوى متوسط و 5% فقط ذو مستوى عالي. بعد 25 سنة، حسب نفس الدراسة، نسبة المجموعة الأولى انخفضت إلى 70% ولكنها مع ذلك تبقى كبيرة جدا. المجموعة الثانية والثالثة ارتفعت حصتهما ب 2-2.5 مرة (إلى 19 و 11% على التوالي) [2 ؛ 16]. لكن هل يكفي هذا لمواصلة عملية التنمية حسب ما تمليه تحديات العصر؟ في الدول المتقدمة نسبة العمال المهنيين المؤهلين تأهيلا عاليا تشكل أكثر من نصف العمال النشطين. المعارف

والمهارات المهنية تتقادم وإذا ما كانت الدول العربية تطمح إلى البقاء مع الركب فيجب عليها القيام بسلسلة من الإصلاحات من أجل إعادة تأهيل عنصرها البشري.

قليل من الدول النامية من استطاعت التخلص من الحالة القائمة لوضعية التنمية البشرية القائمة لديها، المتسببة إلى حد كبير في حالة التخلف التي تعاني منها هذه الدول والتي تحول دون ارتقاءها إلى مستوى التنمية المستدامة. فدول مثل تايوان وكوريا الجنوبية، التي ركزت في استراتيجيتها التنموية على تطوير رأسمالها البشري، استطاعت أن تقلص الفارق في عدد سنوات الدراسة لدى الكبار بينها وبين (و.م.أ) من 7.8 سنة في سنة 1950 إلى 7.3 في سنة 1980 ثم إلى 4.4 سنة في 2002. إن تجربة هذه الدول خير مثال تقتدي به الدول العربية وذلك بالتخلص من روح الاتكال على الريع النفطي والاطمئنان إلى ديمومة مداخيله، تثمين دور العمل المنتج وذلك بفتح المجال لمقياس المهنية لأن يكون المفتاح الأساسي لترقية العنصر البشري في مختلف مجالات النشاط، ضرورة فتح مجال الحقوق والحريات الفردية والجماعية وتشجيع المبادرة الفردية. هذه كلها عوامل هامة تساعد الدول العربية على التخلص من الوضع القائم واستدراك ما فاتها في ميدان التنمية البشرية.

خلال العشرية الماضية، من أهم العناصر التي أدت إلى تحفيز النمو الاقتصادي، اتساع مجال العولمة والتمايز في مستويات التنمية الاقتصادية بين دول العالم هو الثورة في مجال تكنولوجيا الإعلام والمعلوماتية والتوجه نحو نشر استخدام التقنيات الحديثة في ميدان الاتصال ومعالجة المعلومات. من أحد أهم المؤشرات المستعملة على نطاق واسع من طرف خبراء الأمم المتحدة كمقياس لمستوى التنمية البشرية هو معامل استعمال تقنيات الإعلام والاتصال. وهو عبارة عن نسبة مركبة لعدد المستعملين للهاتف النقال، الكمبيوتر والإنترنت لكل 1000 شخص. عند مقارنة قيمة هذا المعامل لدى الدول النامية (بدون دول N.P.I) مع (و.م.أ) في سنة 2001 نجد أن النسبة تتراوح بين 0.6% و15% ، بما فيها في دول (ع.ع.إ) – 4.5% ، الدول العربية – 5% أما في دول N.P.I فالنسبة هي حوالي – 90% مقارنة بما هو عليه في و.م.الأمريكية [32]. إن التفاوت حسب هذا المؤشر التكنولوجي الهام، الذي يفوق بعدة مرات التفاوت في مستوى دخل الفرد بين الدول الرائدة والدول النامية، يوضح بطريقة أحسن التباعد الكبير في مستويات التنمية البشرية بين المجموعتين الدوليتين.

في العالم العربي، الذي يتخلف كثيرا عن الدول المتطورة في ميدان التغطية بوسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال، يوجد تباين كبير بين الدول من حيث توفر الموارد الإعلامية. عند مقارنة قيمة مؤشر استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال لدى بعض الدول

العربية بالولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2002 نجد أن النسبة تتراوح في المتوسط بين 0.3- 0.5% في الصومال، اليمن والسودان؛ 1.8- 3.5% في سوريا ومصر؛ 40- 50% في الكويت، البحرين، قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة. إن مستوى بعض المقاييس كعدد مستعملي الهاتف النقال وعدد مالكي أجهزة الكومبيوتر- الذين يفترض أنهم يستعملون خدمة الإنترنت بانتظام – لكل 1000 شخص في الدول العربية مقارنة ب(و.م.أ) في سنة 2002 هو : 13.3% و 2.8% على التوالي؛ في دول (ع.ع.إ):10.2% و 3.4% [201]. حسب هذين المقياسين تتخلف الدول العربية عن كثير من مجموعات دول العالم وبدرجة كبيرة عن دول N.P.I، اليابان وبقية الدول الغربية. على العموم، مستوى استعمال الهاتف النقال في الدول النامية يفوق من 7 إلى 13 مرة مستوى تغطية خدمة الإنترنت بواسطة أجهزة الكومبيوتر المنزلية. في عالم السرعة الحالي، مهما كانت المعطيات والأرقام التي يمكن توفيرها حول تطور تكنولوجيا الإعلام حديثة فإنها تتقادم بسرعة أكبر مما تظهر. في منتصف التسعينات، عندما كانت ثورة الإعلام والمعلوماتية ما زالت في بدايتها وأثمان وسائلها التكنولوجية ومنتجاتها نسبيا مرتفعة، كان مستوى التغطية بهذه الوسائل في الدول المتطورة يعادل 86-87 شخص من بين كل 1000 شخص. أما في الدول النامية فوصل إلى 1- 2 شخص فقط. في سنة 2001 بلغ مستوى التغطية 468‰% و28 ‰% شخص في المجموعتين الدوليتين السابقتين على التوالي. هذا يعني أن الفارق المطلق بين الدول النامية والمتطورة ارتفع من 85 إلى 440 في الألف، أي تضاعف بأكثر من 5 مرات. بعبارة أخرى، في بداية القرن XXI مستوى انتشار استعمال تكنولوجيا الإعلام والمعلوماتية وسط السكان في الدول المتطورة يقارب 50% أما في الدول النامية – 3% فقط (بما فيها في الدول العربية : 2- 3%). عدد مستعملي الإنترنت في الدول العربية لا يتجاوز 1% من مجمل مستعملي هذه الخدمة في العالم مقابل 67% للدول المتطورة. لا تساهم الدول العربية إلا ب0.2% من حجم التبادل الإلكتروني العالمي مقابل 97- 98% للدول المتطورة ودول N.P.I [28 ؛ 29]. لذلك فإن الدول العربية، بالرغم من مداخيلها النفطية الكبيرة، وبعض النجاحات المحققة في ميدان الصحة والتعليم، يواصلون تعميق تخلفهم عن الدول المتطورة في ميادين أخرى منها الاتجاهات التكنولوجية ذات الآفاق المستقبلية الكبيرة. لا يمكن حصر أسباب هذه الظاهرة إلا بتحليل المكونات المؤسساتية للتنمية، التي يوجد بينها وبين السياسة الاقتصادية علاقة متبادلة قوية. إن وجود مستوى عالي من الحريات الاقتصادية، السياسية والفردية إذا ما تضافر مع مستوى جيد لأداء مؤسسات الدولة يشكلان محددات مهمة للنمو الاقتصادي وعوامل أساسية لتنمية المجتمع ككل.

في هذا الميدان يستعمل خبراء الأمم المتحدة مؤشر الحريات الاقتصادية لقياس درجة حرية ممارسة النشاط الاقتصادي ودرجة امتناع الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي مع أخذ مستواه في (و.م.أ) كقاعدة قياس (100%). يتكون هذا المؤشر من الوسط الحسابي المرجح ل10 مقاييس منها: حرية التجارة والاستثمار، مستوى العبء الضريبي، مستوى تنظيم وفعالية القطاع المالي، حرية الأسعار، وزن السوق السوداء في النشاط الإقتصادي،....الخ [21] . قيمة هذا المؤشر في الدول النامية وبعض دول أوروبا الشرقية لم تتجاوز 50- 60% مقارنة بمستواه في (و.م.أ)، في دول أمريكا اللاتينية- 62%، في دول N.P.I الآسيوية واليابان : 75 – 78% أما في دول أوروبا الغربية فوصل في المتوسط إلى 98% [21 ؛ 15]. هناك مقياس آخر يستعمل لتقييم مستوى أداء مؤسسات الدولة ويظهر تحت تسميات مختلفة منها مؤشر الأداء الحكومي، مؤشر جودة الحكم، الحكم الراشد وغيرها. يتكون هذا المقياس من الوسط الحسابي ل6 مقاييس فرعية منها: الاستقرار السياسي، درجة الالتزام بالقوانين في تعامل مؤسسات الدولة مع المجتمع المدني، مستوى أداء مؤسسات الدولة، درجة انتشار الفساد والرشوة، مستوى وإمكانيات مراقبة المجتمع للدولة [10]. إذا ما قارنا قيمة هذا المؤشر في المجموعات الدولية المختلفة بقيمته في (و.م.أ) كأساس (100%) فنجده في إفريقيا يشكل في المتوسط 5%، في مجموعة الدول الإسلامية غير العربية – 8-9% وفي الدول العربية – 15% . هناك تفاوت كبير في قيمة هذا المؤشر بين الدول العربية: من 2% في اليمن، الصومال، السودان وليبيا إلى 57- 62% في الكويت وقطر؛ 73- 80% في الإمارات العربية المتحدة والبحرين[10؛7].

إذا ما تم تجميع المؤشرات السبعة الرئيسية المستعملة في قياس درجة رفاهية وتطور الفرد (قيمة الدخل الفردي، مستوى التعلم والثقافة لدى الكبار، أمل الحياة، مستوى العدالة في توزيع الدخل، درجة انتشار استعمال التقنيات الحديثة في الإعلام والمعلوماتية، مدى اتساع رقعة الحريات الاقتصادية وغيرها وأيضا نوعية أداء مؤسسات الدولة) إذا ما تم تجميعهم في مؤشر واحد يسمى المؤشر الموسع للتنمية البشرية، فإن مقارنة مجموعات الدول المختلفة ب(و.م.أ) حسب هذا المؤشر تظهر كالتالي: دول (ع.ع.إ) – 24% ، الدول العربية– 27% ، الهند 18%، دول إفريقيا الاستوائية _ 15%، دول N.P.I – 79% والدول الصناعية حوالي 94% [15 ؛ 11].

الخاتمة:

إن التحليل المقارن لديناميكية، مستويات، نسب وأهم مؤشرات التنمية في دول العالم العربي والإسلامي وخاصة في نواته- الدول العربية، في ظروف التغيرات الشاملة للاقتصاد

العالمي خلال العشريتين الماضيتين، يوضح أنها تعاني من صعوبات جمة. في كثير من دول(ع.ع.إ)، في ظل التدهور النسبي لشروط التجارة الخارجية، انكمشت ديناميكية (ن.م.إ)، انخفض مستوى الدخل الفردي، تدنت فعالية الاستثمارات والإنتاجية الإجمالية لرأس المال. ما عدا الوزن المتزايد في العدد الإجمالي لسكان العالم والحصة الكبيرة في احتياطيات وتصدير النفط الخام، فإن مساهمة الدول العربية في(ن.م.إ) والصادرات العالميين، تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الإنفاق الإجمالي على تنمية العنصر البشري والبحث العلمي، توسيع نطاق استعمال تكنولوجيا الإعلام والمعلوماتية، مستوى الحريات الإقتصادية ونوعية أداء المؤسسات الحكومية – أصبحت كلها خلال العشريتين الماضيتين أضعف. إن المشاكل التي تعاني منها الدول العربية وعدد من الدول الإسلامية ترجع في جزء كبير منها إلى عدم قدرة أغلبية هذه الدول على استغلال الموارد النادرة التي بحوزتها استغلالا رشيدا. فالريع النفطي، في غياب جهاز مؤسساتي جيد، يؤدي إلى كبح إجراء إصلاحات جادة وغير قابلة للتأجيل؛ يوفر ظروفا مناسبة لتطور السلوك الفردي الإتكالي الهادف إلى الحصول على الريع بدل السلوك المتجه نحو الحصول على الربح والمرتكز بالأساس على المهنية والأفكار المبدعة. إن خلاص الدول العربية يكمن في إجراء إصلاحات اقتصادية ، اجتماعية وسياسية تهدف من جهة إلى توفير شروط الانفتاح والمنافسة الحقيقية في مختلف مجالات النشاط، ومن جهة أخرى إلى توفير دور محدد للدولة تقوم به في الميدان الاجتماعي والتنظيمي. فالدولة، كما يقول (D. Kaufman)، يجب عليها وقاية المجتمع من أخطاء السوق (market failures) والمجتمع – تصحيح وتفادي أخطاء الدولة (Government failures)[10]. إننا نشارك(J. Stiglits) رأيه القائل بضرورة الشراكة بين السوق والدولة، بحيث يكون للسوق دور المركز والمحرك وللدولة دور الشريك ولكن في ميادين محددة مثل قضايا البطالة، التفاوت الاجتماعي وحماية البيئة [20]. لا أحد يعارض تدخل محدود للدولة في النشاط الاقتصادي لكن هذا التدخل يجب أن يكون مكملا ومساعدا لنشاط السوق وليس معوضا أو مجابها له.

المراجع:

1.Adda J. *La nouvelle économie mondiale. In : Alternatives économiques*. P., 2000.n°15.p43.
2.Amin S. *L'économie Arabe contemporaine*. P.,1980.p.142
3.Bank for international settlment. *40th annual report*. Basel, june 2002.p.90.
4. Chossudovski M. *the globalization of poverty : impacts of IMF and world bank reform*. Atlantic ; highlands (N.J): zed books, 1999.
5.Creane S., Goyal R. *Banking on development* . In: Finance and development . 2003.v.40. n°1.p.p.37-38.
6.Gardner E. *Wanted more jobs*. In: Finance and devlopment.2003.v.n°1.p.55.
7.Hakimian H. *The political economy of transition in the middle east and north Africa.* L., 2001.p.44-45.
8.IMF. *World economic outlook*. Wash.,2003.p.66.
9.International finantial statistics .UN. N-Y. , 2002. p.50,53.
10.Kaufman D; *Governance MattersIII: governance indicators for 1996-2002.* w-b., Wash., 2003.p.p.75, 98-111.
11. Kaufman D. *Governance MattersII: update indicators for 2000/2001*.w-b., Wash., 2003.p.135, p.223.
12.*Les pays sous-développés dans les structures socio-économiques du monde contemporain*. P ; 2000.p.221.
13.Maddison A. *The world economy : A millennial perspective*. P;, OECD. 2001.p.p.134, 99.
14.National accounts statistics. *Analysis of main aggregates 1980-2002*.UN., N-Y. ,2003.p p. 5-8, 145, 156.
15. Page J. *Missing Links : Institutional capability, policy reform and growth in the middle east and north Africa region*. Wash. 2000.p.p.252, 285.
16. Pritchett L, *Has education had a growth pay off in the Mena region* . Wash. 2000.p.51, 55.
17.Roport on the world social situation 2002. UN., N-Y.,2003.p.p.85-87, 203-206, 84-85.
18.Rich and Poor states in the middle east . Boulder, 1999.
19.Statistical abstract of the United states. 1990. Wash., 1991.p.866.
20.Stiglits J. *La grande désillusion*. P., ed. Fayard, 2002.p.10.
21.The heritage foundation. *Index of economic freedom*. w-b., Wash., 2003.p.p.21-25.
22.The economist. 04/07.2002.p.p.12-15.
23.UNCTAD. Handbook of statistics 2002., Geneva.2003.p.25, p.p.137-140, 374-395.
24.UNCTAD. World investment report 2000/2001.Un. N-Y.,2002.p.p.83,126, 132, 156, 175, 211.

25.UNCTAD. Handbook of international trade and development statistics 2001. UN., N-Y., 2003.p.p.231-232.
26.UNDP. The Arab Human development report 1998/2001/2002/2003. N-Y., 2002-2004.p.p.151-153.
27.UNDP. Human development report 2000/2002. UN., N-Y., 2003.p.p.170-171, 124, 186-189, 216.

28.Unido. International yearbook of industrial statistics 2000/2001.Un.,N-Y., 2000-2002.p.p.53-54, 61, 202-204, 212, 228.
29.World Bank. World development indicators 2000/2003.N-Y., 2001/2004.p.p.146-144, 190-192, 201, 202-204,326-328, 298.
30.World Bank. World development report. 2001/2002.Un.,N-Y., 2003.p.p.157,165, 186-187.
31.World development report 2000/2002. Attacking poverty. Un. N-Y., 2003.p.p.23-24,127.
32.World economic forum. The Arab world competitiveness report 2002/2003. N-Y., 2003.p.p.180-182, 220-22.
33. World economic and social survey. Un.N-Y.,2002.p.232/
34.World population prospects. The 2000 revision. v.II. comprehensive tables. UN., 2001.p.79, 119,177, 312-313.
35. Unesco. Statistical yearbook. 2001.p.215.